أفران تستخدم الفحم والديزل بدلا عن الغاز تنذر بكارثة بيئية

غازات سامة تبثها الأفران تتسبب في أمراض الربو وضيق التنفس والالتهاب الرئوي

محمد موسى: ليس لدينا الصلاحيات للرقابة.. و العقوبات لا تنفذ

يعتبر وجود الأفران في الأحياء السكنية ظاهرة غير صحية إذتتسبب في انبعاث الغازات بحسب المواد المستخدمة في المخبز مثلا عند استخدام الفحم أو الديزل فيكون الانبعاث كبيراً وضاراً بصحة سكان الحي فلهذا ينصح خبراء أصحاب الأفران باستخدام الغاز نظرا للانبعاث البسيط وغير المضر حيث تعتبر الأفران ذات أهمية للمواطن في الحصول على الغذاء وهو (الروتي).

وقد تغير الحال عن سابقه حيث كان الفرن يعمل في غرف واسعة بحسب المواصفات والمعايير كما كان يشترط فيه موافقة الجيران.

محمد موسى

محمد دبوان

جميل قدسي

لقاءات وتصوير / خديجة عبدالرحمن الكاف

محمد دبوان: ملتزمون بجميع المواصفات والمعايير للمخبز

أمراض مزمنة

وفي لقاءاتنا حول وجود الأفران في الأحياء الشعبية التقينا بالأخ / محمد موسى – نائب مدير عام مكتب الأشغال لشؤون صحة البيئة وتحدث عن الأفران القديمة وكيفية ووضع خطط لتصميمها بحسب المواصفات والمعايير التي يمكن عمل فرن عليها بحيث تكون البيوت التي تحتوي على غرف واسعة كبيرة ويتطلب تكيف سكان الحي على وجود الفرن قريباً من منازلهم ولكن هناك أفراناً لا تلتزم باستخدام الغاز فتستخدم الفحم أو الديزل اللذين تنبعث منهما غازات سامة تضر بالإنسان وتسبب له الربو وضيق التنفس والالتهاب الرئوي والأمراض التنفسية المزمنة والحادة.

عقوبات لا تنفذ

وأشار إلى أن على أصحاب الأفران تصفية الفلترات لكي يتم التخلص من التراكمات في الحاويات والأنابيب الموصلة من الفرن إلى ارتفاع الماسورة ومع مراعاة اتجاه الرياح بحيث عند تصاعد الغازات لا تصطدم بنوافذ السكن فلهذا لابد من مراعاة الارتفاع.. ولهذا يتم النزول المستمر إلى الأفران للتأكد من التزامها.. موضحاً أنه عندما نقوم برفع قضية لغلق بعض الأفران لا تنفذ العقوبات عليهم إنما تصبح العقوبة علينا نحن في صحة البيئة وبمتابعتنا لقضايا أصحاب الأفران.. مضيفاً أن احد الأفران كان يضايق سكان احد الأحياء حيث قمنا بغلقه بمساعدة السلطة المحلية وجميع منظمات المجتمع المدني وتضافرت جهود الجميع واستطعنا حل هذه المشكلة التي تضرر منها سكان الحي.

وأشار إلى أن هناك انبعاث لغازات المركبات والسيارات التي تحترق فيها غازات داخل البطارية وتنبعث إلى الخارج فتضر الفواكه والخضروات المكشوفة وتشكل طبقة مضرة بالصحة.. وأضاف: إننا نلعب دوراً توعوياً وليس لدينا الصلاحيات للرقابة ولكننا نقوم بنصح وإرشاد المواطنين إلى ما ينفعهم وما يضرهم وهم عليهم الباقي. وإن على العاملين الفحص الدوري على المطاعم والأفران الملتزمة بعمل فحص دوري لعامليها لكن 40 % ملتزمون و60 % غير ملتزمين.

فحص دوري للعاملين

من ناحيته أكد مشرف الفرن محمد دبوان انه كمشرف على احد المخابز ملتزمون بجميع المواصفات والمعايير للمخبز.. وقال: ركبنا ماسورة انبعاث الغازات السامة أعلى بكثير من نوافذ سكان الحي ومع اتجاه الريح ونقوم بتنظيفها (الماسورة) لإبعاد التراكمات من كثرة الانبعاث.. مشيرا إلى أن عمال الفرن يتم عمل فحص دوري لهم كل ستة أشهر والاهتمام من قبلنا بصحة زبائن وسكان الحي.

وقال الأخ/ جميل قدسي – مدير مركز التوعية البية : نحن كمركز توعوي تابع لصندوق النظافة نقوم بتوعية الأفران بالاهتمام بنظافة الفرن والعاملين فيه بالقيام بالفحص الدوري وخاصة إذا بدأ وباء بالانتشار.. مشيرا إلى الالتزام بلبس الكمامات والقفازات (الجلابس) وخاصة من يقوم بعجن وخبز (الروتي).

وأضاف: نحن كمركز للتوعية البيئية لنا دور كبير في توعية طلاب المدارس وهناك الكثير من المدارس أقامت نوادي للبيئة تهتم بتشجير المدارس وبنظافتها.. ولدى المركز أقسام منظمات مجتمع مدني وطلابي وميداني فالمركز يقوم بمحاضرات توعوية في الجامعات ومع منظمات المجتمع المدني المعني بقضايا البيئة ونقيم نشاطات ودورات مثالا على ذلك في إعادة تدوير المخلفات حيث قمنا بتدريب (216) من مختلف منظمات المجتمع المدني.

تدشين مشروع تعزيز البنى التحتية المعلوماتية للاستثمار

صنعاء / سبأ

دشنت الهيئة العامة للاستثمار أمس بصنعاء مشروع تعزيز البنى التحتية المعلوماتية للاستثمار، البالغة كلفته مليوناً و166 ألف دولار بتمويل هولندي.

وفي التدشين القى وزير السياحة الدكتور قاسم سلام كلمة رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار الأخ محمد سالم باسندوه ،اشار فيها إلى ضرورة تكاتف الجهود لتحسين البيئة الاستثمارية، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية التي تسهم في خلق تنمية مستدامة من خلال فرص العمل التي توفرها .

ولفت إلى أهمية هذا المشروع في تحسين أنظمة الإجراءات الداخلية المتعلقة بجذب وتسجيل الاستثمارات وحفظ بياناتها، وتقديم الرعاية اللاحقة لها.. مشيدا بالدعم الهولندي لليمن والذي يشمل مختلف الجوانب التنموية.

كما أشاد بكافة الدعم المقدم من الدول الشقيقة والصديقة لدعم مقدرات التنمية وتحقيق الأمن والاستقرار وترسيخ وحدة اليمن، ودعم مخرجات الحوار الوطني، ومكافحة الإرهاب والتطرف.

وأكد وزير السياحة عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار أهمية تداخل رأس المال الوطني مع الاستثمارات الخارجية لتشكيل حلقة تواصل وتكامل في البناء الاقتصادي والمصالح الاقتصادية المتفاعلة والمتكاملة في المقدمات والنتائج.

وقال :" ومن هنا كانت إستراتيجية حكومة الوفاق تجسد هذا التوجه الاستراتيجي فيما يتعلق بالمشاريع القانونية والسياسية والاجتماعية الهادفة دعم مخرجات الحوار والسعي لتطوير وتشجيع قوانين الاستثمار في المجالات ذات الأولوية الاقتصادية في اليمن وبالذات المشاريع ذات الصلة المباشرة بحياة المواطنين وأمنهم ورفع مستوى معيشتهم وتعزيز قيم الأمن والاستقرار من خلال التفاعل الديمقراطي داخل الدولة اليمنية".

من جانبه أشار رئيس الهيئة العامة للاستثمار الدكتور يحيى صالح محسن إلى أن البدء بتطبيق مشروع تعزيز البنى التحتية المعلوماتية للاستثمار الذي بلغت كلفته ما يقارب مليون و200 ألف دولار بمنحة سخية من حكومة مملكة هولندا الصديقة، سيدعم الهيئة في تنفيذ الاصلاحات المتعلقة بتحسين البيئة الاستثمارية وسيسهم في إدارة وتيسير إجراءات المستثمرين وسيقدم العديد من الخدمات المتنوعة اللازمة للمستثمرين.

وأشار إلى أن اليمن بتدشين هذا المشروع تعتبر الدولة الخامسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا استخداماً لهذا المشروع بعد مصر والأردن وتونس وإمارة دبي. وبين أن أهم ما يتضمنه المشروع، هو نظام إدارة علاقة العملاء (سي، آر، إم) والذي يعتبر من أحدث الأنظمة المعمول بها في هذا الجانب.. مبيناً أهميته تعزيز عمليات الشفافية في معاملات المستثمرين بعيداً عن البيروقراطية والمركزية الشديدة، إلى جانب نظام الـ(DocuWare) الذي يكفل الادارة الالكترونية للوثائق المتعلقة بالعمليات الاستثمارية.

وقال :" إننا في الهيئة العامة للاستثمار نعبر عن عميق امتنانا وتقديرنا لحكومة مملكة هولندا الصديقة على دعمها السخي لمثل هذا المشروع التقني المهم".. مشيداً في الوقت ذاته بالرعاية المتواصلة لرئيس مجلس الوزراء – رئيس مجلس إدارة الهيئة لإخراج هذا المشروع الى النور وإلى حيز التطبيق.

من جانبه أشار رئيس قطاع الترويج ومناصرة السياسات بالهيئة، عضو لجنة تسيير مشروع البنى المعلوماتية للاستثمار المهندس محمد أحمد حسين، إلى أهمية هذا المشروع في تبسيط الاجراءات في الهيئة والذي سيمكنها من تأدية وظائفها الرئيسية الأربع المتمثلة في مناصرة السياسات وبناء الصورة الايجابية وتوليد الاستثمار وتقديم التسهيلات الاستثمارية.

وقال :" تبسيط أداء الأعمال والإجراءات سيسهم إيجاباً في تحسين البيئة الاستثمارية من أجل جذب واستقطاب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية".

فيما قدم مدير المشروع المهندس عمار المجالي عرضاً مرئياً للمشروع، وأهميته وأهدافه ومراحله، وأهمية استخدام نظام إدارة علاقة العملاء (CRM) في الهيئة و فروعها ومكاتبها كنافذة واحدة من الناحية الترويجية.

وكان وزير السياحة ورئيس الهيئة وممثلا السفارة الهولندية والمشاركين في التدشين، اطلعوا على تطبيق مخرجات المشروع في أداء الهيئة في دائرة خدمة المستثمر وقطاع المشروعات ودائرة تقنية المعلومات.

حضر التدشين رئيس الدائرة القانونية بوزارة الخارجية السفير دكتور نجيب عبيد، وعضوا مجلس إدارة الهيئة خالد طه مصطفى وأحمد محمد جمعان، والوكيل المساعد لقطاع التعاون الدولي بوزارة التخطيط عبد القوي نعمان، ممثلا السفارة الهولندية أكرم الأكحلي وخالد ياسين، وعدد من ممثلي الجهات ذات العلاقة.

العيد الرابع والعشرون لـ 22 من مايو

الدولة الاتحادية بداية النهاية لسياسة الاستحواذ والإقصاء والتهميش